

وقال الفري مرادهم الرجل اذا كان يسلم اليه او الريح
 او المذي وواعتاد ان الافطاح بقدر ما يسع وضوا واصلا
 فانقطع لزومها المداورة وامتنع عليها التأخير انتظار
 جماعة ونحو ذلك **والايات** اخبرت المصلحة الصلاة كالم
 وشرب ونحوها **فيض** التأخير **على الصحيح** وببطلان طهرها
 وتجب اعادته واعادة الاحتياط لتكرر الحدث والغيب
 مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدرتها على المداورة
 والثاني لا يضر كالمتميم ولو خرج دمعها من غير تقصير منها
 لم يضر فان كان يتقصير في الشد وكونه يبطل طهرها
 وكذا صلواتها ان كانت في صلاة وببطلان طهرها ايضا
 يشغلها وان افضل باخ **وجب الوضوء لكل من**
 ولو نذر كالمتميم بقا حدثها لم يفرطه بقية اي يفسخ
 فوضى الك صلاة وخرج بالوضوء الغسل فلها ان تغسل
 ما شئت في الوقت وتؤدبه علمها صحتها في الروضة
 فقال الصواب المعروف انها تستنج الوضوء مستقلة
 وتبعا للوضوء مادام الوقت باقيا وقدره على الاصح
 لكنه خالفه في الترتيب فصح في الترتيب وشرب المذي
 ومسلما انها لا تستنجها بعد الوقت وقرق بينها وبين
 المتميم تجوز حدتها وترايد مجاستها وجمع الوالد
 رحمه الله تعالى بينهما بحمل الاول على راتب الغرض والثاني
 على غيرها **ولذا يجب** لكل فرض **تجديدا لغصانه وما**
 يتعلق بها في **الاصح** وان لم تنزل عن محلها وانظر الدم
 نحو انها تغسلها للغرض كالوضوء لتبطل الحدث والثاني
 لا يجب تجديدها لانه لا معنى للاعبث بالامر بازالتهما مع

منها تقصير تخفف عنها امرها وحسنها العبادات قطعاً
 كما تقع صلواتها من الخامسة والحدث العليم للضرورة وان
 المستحاضة تذكر عليها القضاء فيسقط بخلاف مسألة الخط
 فانه لا يقع الا نادراً ويجوز ذلك **تنوذا** وتبتم وتبادر
 به وجوب عقب الاحتياط ويكون ذلك **وقد الصلاة**
 ولو نزلت لا قبله كالمتميم وتجمع وطها وتبتمين فوض
 ونوازل ولا يجب عليها الاقتصار في وضوئها على مرة
 واحدة بل لو التمسك فيه خلافا للزواجر حيث منع
 ذكر واستشهد بمسألة استسار البول بالمقود قال
 فاذا مسحوا في فرض القيام بحفظ الطهارة في التمسك
 المنسوب اليه فقد فرق بان ما هناك يمنع الخفيف اصلا
 وما هنا يقبله ولو نزلت قبل الزوال مثلا لغاية
 فزالت الشمس فعلها ان تضلي به الظهور قال الاذوي
 يشبه ان يكون على الخلاف في نظيره ما من التيمم والبر
 يخضري فتم تغسل ويعد هذا ذكر **تبادر** اي بالصلاة
 وجوبا تقليلا للحدث بخلاف المتميم السليم **فلما اخبر**
بصلحة الصلاة كسيرة العورة واذا ن واقامة **وانظار**
جماعة وذهاب لمسجد وتحصيل مسرة واجتهاد في قبلة
لم يضر وان خرج الوقت لكونها غير مخصصة بذكر قال
 في المجموع وبيد وجبت المبادرة قال الامام ذهب
 ذاهبون من امتنا الى المبالغة واعتقدوا خروج
 الفصل اليسير وضبطه بقدر ما بين صلواتي جمع التيمم
 والوجه الثاني واستشكل التمشيد باذان المرة لعدم
 مشروعيته لهما واجيب بحمله على الاجابة وبان تأخيرها
 للاذان لا يستلزم اذا انفج قال الاذوي ينبغي حمل
 الاذان في كلامهم على الرجل السلس دون المستحاضة
 وقال

منها تقصير تخفف عنها امرها وحسنها العبادات قطعاً
 كما تقع صلواتها من الخامسة والحدث العليم للضرورة وان
 المستحاضة تذكر عليها القضاء فيسقط بخلاف مسألة الخط
 فانه لا يقع الا نادراً ويجوز ذلك **تنوذا** وتبتم وتبادر
 به وجوب عقب الاحتياط ويكون ذلك **وقد الصلاة**
 ولو نزلت لا قبله كالمتميم وتجمع وطها وتبتمين فوض
 ونوازل ولا يجب عليها الاقتصار في وضوئها على مرة
 واحدة بل لو التمسك فيه خلافا للزواجر حيث منع
 ذكر واستشهد بمسألة استسار البول بالمقود قال
 فاذا مسحوا في فرض القيام بحفظ الطهارة في التمسك
 المنسوب اليه فقد فرق بان ما هناك يمنع الخفيف اصلا
 وما هنا يقبله ولو نزلت قبل الزوال مثلا لغاية
 فزالت الشمس فعلها ان تضلي به الظهور قال الاذوي
 يشبه ان يكون على الخلاف في نظيره ما من التيمم والبر
 يخضري فتم تغسل ويعد هذا ذكر **تبادر** اي بالصلاة
 وجوبا تقليلا للحدث بخلاف المتميم السليم **فلما اخبر**
بصلحة الصلاة كسيرة العورة واذا ن واقامة **وانظار**
جماعة وذهاب لمسجد وتحصيل مسرة واجتهاد في قبلة
لم يضر وان خرج الوقت لكونها غير مخصصة بذكر قال
 في المجموع وبيد وجبت المبادرة قال الامام ذهب
 ذاهبون من امتنا الى المبالغة واعتقدوا خروج
 الفصل اليسير وضبطه بقدر ما بين صلواتي جمع التيمم
 والوجه الثاني واستشكل التمشيد باذان المرة لعدم
 مشروعيته لهما واجيب بحمله على الاجابة وبان تأخيرها
 للاذان لا يستلزم اذا انفج قال الاذوي ينبغي حمل
 الاذان في كلامهم على الرجل السلس دون المستحاضة
 وقال

منها تقصير تخفف عنها امرها وحسنها العبادات قطعاً
 كما تقع صلواتها من الخامسة والحدث العليم للضرورة وان
 المستحاضة تذكر عليها القضاء فيسقط بخلاف مسألة الخط
 فانه لا يقع الا نادراً ويجوز ذلك **تنوذا** وتبتم وتبادر
 به وجوب عقب الاحتياط ويكون ذلك **وقد الصلاة**
 ولو نزلت لا قبله كالمتميم وتجمع وطها وتبتمين فوض
 ونوازل ولا يجب عليها الاقتصار في وضوئها على مرة
 واحدة بل لو التمسك فيه خلافا للزواجر حيث منع
 ذكر واستشهد بمسألة استسار البول بالمقود قال
 فاذا مسحوا في فرض القيام بحفظ الطهارة في التمسك
 المنسوب اليه فقد فرق بان ما هناك يمنع الخفيف اصلا
 وما هنا يقبله ولو نزلت قبل الزوال مثلا لغاية
 فزالت الشمس فعلها ان تضلي به الظهور قال الاذوي
 يشبه ان يكون على الخلاف في نظيره ما من التيمم والبر
 يخضري فتم تغسل ويعد هذا ذكر **تبادر** اي بالصلاة
 وجوبا تقليلا للحدث بخلاف المتميم السليم **فلما اخبر**
بصلحة الصلاة كسيرة العورة واذا ن واقامة **وانظار**
جماعة وذهاب لمسجد وتحصيل مسرة واجتهاد في قبلة
لم يضر وان خرج الوقت لكونها غير مخصصة بذكر قال
 في المجموع وبيد وجبت المبادرة قال الامام ذهب
 ذاهبون من امتنا الى المبالغة واعتقدوا خروج
 الفصل اليسير وضبطه بقدر ما بين صلواتي جمع التيمم
 والوجه الثاني واستشكل التمشيد باذان المرة لعدم
 مشروعيته لهما واجيب بحمله على الاجابة وبان تأخيرها
 للاذان لا يستلزم اذا انفج قال الاذوي ينبغي حمل
 الاذان في كلامهم على الرجل السلس دون المستحاضة
 وقال